العدد (1930) السنة الثامنة - الأثنين (11) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

الضـريبـــة

إحسان شمران الياسري

الأشياء التي نتمتع بها يومياً، على قلتها وندرتها أو محدودية الانتفاع منها، هي أحد مظاهر ثروتنا الوطنية وأحد منتجات استخدام أموالنا.. فالطريق الذي نستعمله والأشجار المزروعة على طوله والمستشفى الذي نقصده، ورجل المرور الذي ينظم حياتنا، والقاضي الذي يفصل في شؤوننا، والجيش الذي يحمي وطننا، والعديد.. العديد، هي ثمار استخدام هذه الأموال.

فراتب القاضي والجندي والمعلم ومهندس الطرق وأجور الكهرباء التي تنير الشوارع، دفعتها الخزينة العامة بموجب آليات معقدة ابتدأت بإعداد الموازنات الفرعية ثم القطاعية وصولاً إلى الموازنة العامة ثم الموازنة التكميلية إن لزم الأمر.. وكل هذا لتحديد أوجه الإنفاق ومقاديرها ثم مصادر تمويل هذه النفقات..

وهنا نصل إلى (الضريبة) التي هي واحد من مصادر تمويل النفقات..

فالضريبة قصة وحدها كُتبت عنها مدونات، وُسنّت بها تشريعات، وسقطت بسببها حكومات، وعاشت على فضائحها صحف وفضائيات.

الضريبة واحد من أهم مظاهر التكافل الاجتماعي التي ابتدعتها البشرية عبر آلاف السنين، وتداولتها أمم الأرض في أشكال وأنماط مختلفة..

فكلفة المدرسة التي يدرس فيها أولادنا دفع جانباً منها المقتدرون (دافعو الضرائب) لكي يدرس فيها أولادهم وأولاد الذين ليس لديهم المقدرة على الدفع. وبالتالي يتوزع أبناء الأمة بين دافعي ضرائب (الخاضعون للضريبة) وبين غير الخاضعين.

وبين أن تدفع الضريبة بشرف ورضا وتفتخر بهذا، وبين أن تتهرب منها وتفاخر بـ (شطارتك) في النجاة منها، فاصلٌ بحجم الذات البشرية وأصالة تُربتها وعمق انتمائها للجماعة..

وما يميز أمة عن أمة هو هذا الانتماء للوطن والجماعة، ورسوخ القيمة التي يدفع فيها الناس الضرائب عن رضا..

ولا تسأل عن المفسدين الذين يخلطون الماء بالزيت أو الحلال بالحرام والأخضر باليابس، فهم في زاوية لا قيمة لها ولا حصانة لهم من شرورها، وسوف تأتي الساعة التي يكون فيها دفع الضريبة والالتزام بأحكامها معياراً أولا للشرف والنجابة ثم تأتي بقية المعايير..

ihsanshamran@yahoo.com

مؤتمر المقابر الجماعية الدولي الثالث في أربيل

ومؤتمر الكرد الفيلية المزمع عقده في لندن وحقوق الكرد الفيلية المهدورة

في الفترة بين ٩ - ١١ كانون الثاني ٢٠١١ سيعقد المؤتمر الدولي الثالث بشأن المقابر الجماعية في العراق في مدينة أربيل. ورغم انعقاد مؤترين قبل ذاك، أحدهما في بريطانيا والثاني في النجف، فإن الحكومة العراقية، كما اشار إلى ذلك نائب رئيس اللجنة التحضيرية طالب الرماحي في اجتماع اللجنة التحضيرية، قد قصرت في واجبها إزاء هذا الفصل الأكثر حزناً وألماً من جرائم الفاشية في العراق.

كاظم حبيب

إننا نأمل أن يجد هذا المؤتمر بما سيبحثه ويقرره أذناً صاغية من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذلك السلطة القضائية في العراق بهدف بلورة القرارات إلى قوانين من جهة وبصدد تنفيذ مضامين تلك القوانين من جهة ثانية وتأمين محاكمات جادة وفق الأسس التي تبيح محاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحق الكرد الفيلية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية حقاً. وأرى لزاماً على الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الديمقراطية او التي تتبنى الديمقراطية في برامجها والمجتمع العراقي عموماً النهوض المشترك بهذه المهمة من خلال تحويل هذه المأساة الإنسانية إلى تقليد سنوي لفضح الجرائم التي ارتكبتها القوى الفاشية في العراق، قوى حزب البعث الصدامي والحكومة الصدامية واجهزتها القمعية. كما يفترض أن تنشر معلومات كافية عن ضحايا المقابر الجماعية من الكرد والكرد الفيلية والعرب من الوسط والجنوب وكل من كان ضحية لتلك الجرائم من مختلف القوى والأحزاب السياسية العراقية التي قمعت بشتى السبل في العراق. ولا بد من استعادة عائلات تلك الضحايا حقوقهم المشروعة. ويفترض أن ننتبه إلى ان عشرات الألوف من الكرد الفيلية هم من بين ضحايا النظام الذين ربما هم تحت الأرض العراقية في المقابر الجماعية. أتمنى لهذا المؤتمر النجاح في تحقيق ما يتطلع إليه أهل الضحايا وكل الشعب العراقي من قرارات تخدم المهمة المركزية لهذا المؤتمر. أرجو أن تنتبه اللجنة التحضيرية إلى اهمية مشاركة مجموعة من ممثلي الجماعات البشرية التي استشهد منها الكثير ودفن في المقابر الجماعية ومنهم الكرد الفيلية الذين تمت دعوتهم في مؤتمرات سابقة.

أما المؤتمر الثاني الذي يفترض أن يعقد في الربع الأول من العام القادم في لندن، فهو المؤتمر الخاص بحقوق الكرد الفيلية وضحايا جرائم الفاشية من الكرد الفيلية. إن أهمية هذا المؤتمر تأتي من ثلاثة جوانب:

١ . إن الحقوق المشروعة والعادلة التي صادرها النظام الدكتاتوري في العراق غير متحققة إلى الآن، بل إن هناك إصراراً من جانب الحكومة وأجهزة الدولة على عدم تلبيتها.

٢ . إن أغلب القوى السياسية العراقية وعدت وحنثت بوعدها في الاستجابة لهذه الحقوق، ومنها القوى الحاكمة في العراق دون استثناء، ومن استجاب لها لا يمتلك السلطة لتحقيقها.

٣ . وإذ تعجز القوى الداخلية والحكومات العراقية المتعاقبة عن حلها أو لا تريد حلها بتعبير أدق، فلا بد للرأي العام العالمي والقوى المحبة للعدالة والمدافعة عن حقوق الإنسان أن تتدخل لتساعد هذا الطيف الرائع من بنات وأبناء الشعب العراقي، الكرد الفيلية، للوصول إلى حقوقهم المشروعة كمواطنات ومواطنين لا غير، إذ لم يطالبوا بأكثر من ذلك.

فما هي الحقوق المشروعة لهذا الشريحة الكبيرة من بنات وأبناء الشعب العراقي؟

لقد كتب الكثير من الأخوات والأخوة الكرد الفيلية أو ممن التزم الدفاع عن قضيتهم العادلة من العرب، من أمثال الأستاذ القاضي زهير كاظم عبود أو الدكتور تيسير الآلوسي والدكتور منذر الفضل أو الأستاذ الكاتب جاسم المطير أو الشاعر فالح حسون الدراجي والكاتب الدكتور عزيز الحاج والكثير من أعضاء التجمع العربي لنصرة القضية الكردية، عن القضايا التي يفترض معالجتها لصالح الكرد الفيلية. وسأحاول هنا الإشارة إلى ما يفترض، كما أرى، ان يثار في مؤتمر لندن بشأن الحقوق العادلة لهذه الشريحة الكبيرة من العراقيات والعراقيين الكرد الفيلية:

أولاً: يفترض الإسراع ودون تأخير تنفيذ قرار منح كل الكرد الفينيلية الجنسية العراقية دون تأخير ودون مطالبة بدفع مبالغ (رشوة) لإنجاز هذه القضايا من جانب الأجهزة العاملة في دوائر الجنسية. فهم عراقيون ومن أهل أصل العراق. فقد وصلتني شكاوى كثيرة بهذا الصدد عجز أصحابها عن دفع ما طلب منهم ولم يحصلوا على ما هم يسعون إليه.

ثانياً: يفترض تقديم المساعدة للعائلات الكردية الفيلية التي تعذر عليها إلى الآن العودة إلى العراق وهي تريد العودة فعلاً وموجودة في إيران أو أجبرت على ترك إيران لأسباب كثيرة وتعيش في الشتات العراقي.

ثالثاً: يفترض تغيير الأشخاص العاملين في الأجهزة الإدارية الذين يرفضون أو يعطلون تنفيذ القرارات التي صدرت حول استعادة الكرد الفيلية أملاكهم وأموالهم وعقاراتهم... الخ وكل الحقوق المهضومة لهم دون عقبات بيروقراطية لا مبرر لها.

رابعاً: ينبغي تقديم التعويضات اللازمة لتلك العائلات التي فرضت عليها الهجرة القسرية وعانت وفقدت الكثير من أفرادها وأموالها بسبب ذلك التهجير القسري المشين للنظام الدكتاتوري السابق. (لا بد من الإشارة إلى إن حكومة الإقليم تدفع تعاقداً لمجموعة من العائلات الكردية الفيلية التي استشهد لها ابناؤها ودفنوا في المقابر الجماعية).

خامساً: لا بد من التحري عن الأشخاص الذين غيبوا خلال سنوات حكم الدكتاتورية الغاشمة، إذ يتراوح عددهم وفق أقل التقديرات بين ١٥-٢٠ ألف إنسان كردي فيلي.

سادساً: العمل من أجل الكشف عن الذين دفنوا في المقابر الجماعية من الكرد الفيلية إلى جانب التحري عن كل ضحايا المقابر الجماعية من المواطنات والمواطنين العراقيين.

وما يجدر ذكره أنه في ٢٠٠٨/٣/١٠ وقع عدد من الشخصيات العراقية المدافعة عن حقوق الشعب الكردي بياناً لخصت فيه بعض أهم القضايا التي يفترض أن تعالج أوردها فيما يأتي:

١ . إلغاء القوانين والمراسيم والقرارات والإجراءات التي صدرت عن النظام الاستبدادي السابق والتي أدت إلى مصادرة حق الكُرد الفيلية في المواطنة ومصادرة جنسيتهم العراقية وأموالهم المنقولة وغير المنقولة. (وإذ صدر مثل هذا القرار، فإن تنفيذه يجري ببطء شديد وعبر معوقات من الأجزة المختصة بالجنسية).

٢.إتاحة الفرصة أمام جميع الكُرد الفيلية بالعودة إلى العراق دون عائق.

٣.استعادتهم حقهم الكامل في المواطنة العراقية التامة وحصولهم على جنسيتهم العراقية المسلوبة منهم وإلغاء التمييز عنهم.

٤. استعادة كامل حقوقهم التي سلبت منهم ، سواء أكانت أموالا منقولة أم غير منقولة وتوفير مستلزمات العيش الكريم لهم بعد عناء وعذاب طويلين.

٥. إعادة جميع من فصل منهم أو طرد من الوظيفة إلى وظيفته وعمله، ومنح من أصبح في عمر التقاعد، حقه في راتب تقاعدي على أن تحسب له سنوات التهجير القسري أو السجن أو الطرد والفصل لأغراض الترفيع والتقاعد.

٦. تعويض العائلات المنكوبة بأبنائها تعويضاً مناسباً واعتبارهم شهداء سقطوا ضحايا الاستبداد والشوفينية.

٧. إصدار قرار من الحكومة العراقية تؤكد فيه حرصها على تسريع حل هذه الإشكاليات دون عمليات بيروقراطية محبطة للجهود المبذولة لحل المشكلات الراهنة.

إن من حق الكرد الفيلية على كل القوى السياسية العراقية، وخاصة التحالف الكردستاني بأحزابه الكردية، أن يمارسوا الضغوط المستمرة على الحكومة العراقية الراهنة والجديدة لتنفيذ ما صدر من قرارات بهذا الصدد والتي لم تنفذ إلى الآن. لا يكفي أن نقول بأن على الكرد الفيلية أن يعملوا من اجل حقوقهم، بل علينا جميعاً التضامن معهم لضمان تنفيذ ما تقرر لهم خلال السنوات السبع المنصرمة، إذ من المؤلم حقاً أن نعيد كل ذلك بعد أكثر من عامين على صدورها وبعد ٧ سنوات من سقوط الدكتاتورية لم يتحقق شيء يذكر.

أملي أن تتوحد كلمة الكرد الفيلية حول تلك المطالب والنضال من اجل تنفيذها وتعبئة الرأي العام العالمي لصالحها.

المنـــاهـــج المـــدرســـيـــة وبـــنـــاء المـجـتـمـع

حسين علي الحمداني

دائما ما تطرح أفكار حول تغيير وتطوير المنهج المدرسي في العراق بما يتلاءم والمستجدات التي حصلت في البلد على مختلف الصعد ومنها ما يخص نظم التربية والتعليم التي ظلت تعاني المنهج الكلاسيكي التقليدي القائم على التلقين وضخ المعلومات لغرض الحصول على درجات النجاح دون اكتساب المهارات الحقيقية ،مما جعل المدرسة العراقية ومناهجها الدراسية بعيدة كل البعد عن التطورات العلمية والتربوية في باقي دول العالم وهذا ما انعكس على مخرجات العملية التربوية في العراق مقارنة بالدول الأخرى التي استطاعت تطوير مناهجها وليس تغييرها. وهنالك فرق كبير جداً بين التغيير والتطوير حيث إن التغيير يعني استبدال مفردة بأخرى تعطي ذات المعنى بينما التطوير هو مواكبة وحداثة .

و المنهج الحديث هو جميع الخبرات التربوية التي تقدمها المدرسة إلى التلاميذ داخل الفصل أو خارجه وفق أهداف محددة وتحت قيادة سليمة لتساعد على تحقق النمو الشامل من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية .وقد عرّف (روز نجلي) المنهج بأنه جميع الخبرات المخططة التي توفرها المدرسة لمساعدة الطلبة في تحقيق النتاجات التعليمية المنشودة إلى أفضل ما تستطيعه قدراتهم .ويقول (استيفان روميني) عن المنهج بأنه هو كل دراسة أو نشاط أو خبرة يكتسبها أو يقوم بها التلميذ تحت إشراف المدرسة وتوجيهها سواء أكان في داخل الفصل أو خارجه . ويصفه (دول) بأنه كل الخبرات التربوية التي تتضمنها المدرسة أو الهيئة أو المؤسسة تحت إشراف ورقابة وتوجيه معين . من هنا نجد إن جميع التعريفات وان اختلفت في مضمونها إلا إنها تتضمن في مجموعها واتجاهاتها الأهداف والمحتوى والطرق والوسائل ثم التقويم حيث يتم تحويل المدخلات في النهاية إلى مخرجات حيث أن لكل نظام مدخلات خاصة به وتشمل (التلاميذ . المنهج الدراسي . أساليب التدريس) ويتم تحويلها إلى مخرجات تتمثل في أعداد الطلبة أو التلاميذ وفقاً لأهداف المؤسسة التربوية .

ويعود الاهتمام بالمنهج المدرسي إلى أيام الإغريق حيث لفت الفيلسوف اليوناني "أفلاطون" في حوالي القرن الرابع قبل الميلاد الأنظار إلى أهمية وجود "منهج" يمكن استخدامه كمسلك أو طريقه لإعداد أفراد مجتمعه "الطبقي" "المثالي" الذي لم ير النور للحظة! ، كذلك أولى "كومينيوس" في القرن السابع عشر الميلادي و "فرويبل" في القرن التاسع عشر المنهجَ و مشاكله قدرا طيبا من الدرس و المناقشة. و في القرن العشرين بدأت تتضح ملامح ظهور المنهج كعلم مستقل له علماؤه و منظريه حيث شرعت الكثير من كبريات مؤسسات التعليم العالي في الغرب عموما و في الولايات المتحدة خصوصا في افتتاح فروع في كليات و أحيانا كليات خاصة بالمنهج و طرق التدريس. بل إن لجاناً و جمعيات أسست على مستوى الولايات المتحدة لهذا الغرض، "كرابطة تطوير المناهج والإشراف عليها" مثلا و التي تعد الملتقى المهني للمهتمين بالمناهج على مستوى الولايات المتحدة الامريكيه.

ومما لاشك فيه أن نهضة أي بلد تعتمد على تقدم ورقي مناهجه التعليمية وما تكوّنه لدى الأجيال من فكر وثقافة وقيم واتجاهات توجه مساراتهم في الحياة وتحدد أدوارهم وتضبط سلوكهم ، ومناهج التعليم ترتبط إلى حد كبير بثقافة المجتمع وفكره ومعاييره بمختلف اتجاهاتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالمناهج مصدر قوة لأي بلد ، إذ يمكن أن تحرك كوامن النفس البشرية روحيا وعقليا وجسدياً لتعطي بأقصى طاقاتها الكامنة ، لذا ازدهرت في معظم دول العالم تقريباً المشاريع التربوية التي تعنى بفحص المناهج وتقويمها، وإعادة النظر فيها بحسب المخرجات والخطط التنموية . ومن أهم فوائد تقويم المناهج إعادة النظر فيها والنظر في علاقتها بمستجدات العصر ومتطلباته ، لتبنى المناهج من جديد بعيدة عن الجمود والانكفاء على المعتاد ، أو الانبهار والذوبان في الجديد، فتبنى على أسس سليمة ومعايير دقيقة تسهم في استدراك النقص، ومواكبة روح العصر وتلبية متطلبات الحضارة التي تشهد تسارعاً وانفتاحاً مذهلاً قد يضطرب معه الفكر، وتذوب في خضمه الهوية ، وتضيع في زخمه القيم .

فثورة الاتصالات المعلوماتية تمتلك القدرة على تغيير كثير من الصفات الفردية والعلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها، فقد تصاحبها تغيراتٌ كبيرةٌ متلاحقة في أساليب العيش وأنظمة الحياة وأدوار الناس في المجتمع ، ومن ضمنها ما يتعلق بالأسرة والمرأة ومكانتها ودورها في المجتمع مما يشكل تحدياً كبيراً أمام مخططي المناهج للحفاظ على الهوية الفكرية والثقافية لمجتمع ما مع مراعاة المستجدات العصرية والمتغيرات . والمنهج بمفهومه الشامل "مجموع الخبرات التربوية التي تهيئها المدرسة للتلاميذ داخلها أو خارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل نمواً يؤدي إلى تعديل سلوكهم ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة " فهو يتعلق بكل جوانب الشخصية وجميع المؤثرات الخارجية، فيدخل فيه المعلم والتلميذ والكتاب المدرسي والمباني والأنشطة وطرائق التدريس بالإضافة إلى أسرة المتعلم ويمثل بكل مكوناته منظومة تعمل معاً لتربية النشء وصقل شخصياتهم وتكوين اتجاهاتهم وإعدادهم للقيام بدورهم في الحياة.

و يتفق التربويون على أن المناهج من أكثر العناصر التربوية حاجة إلى التطوير المتكرر والمراجعة الدائمة ،حيث إنها ترتبط كثيراً بالمجتمع وما ينشد له من التوازن الحضاري ، وإعداد الأجيال لمعايشة المتغيرات المتلاحقة في مجالات الحياة المختلفة ، فالحاجة إلى إعادة النظر في المناهج لتكوين مناهج معاصرة تعيد تنظيم الأدوار بين الطالب والمعلم ، وبين المهارات والمعلومات في ضوء فهم صحيح للثوابت والمتغيرات ، مناهج معاصرة فعالاً في طبيعة تصميمها ، وفي طرائق عرضها ، وفي أساليب تقويمها وتطويرها.

وينبغي التأكيد على أن التطرف في التجديد والتطوير ليس بالشيء الحميد ، فليس كل جديد أجود من القديم ، لذا فإنه لابد من أن يصاحب التجديد وعي عميق بضرورة البحث العلمي في واقع المناهج السائدة وتحليلها لمعرفة أوجه القوة وإبقائها ، ومعرفة أوجه القصور والجمود وتغييرها، فنخرج بها من نمطية التقليد الغافل والتغريب الجاهل، وبذلك تصبح الرؤية التطويرية واضحة قائمة على الحقائق ونتائج الدراسات لا على اجتهادات شخصية غير علمية ولا تعميمات مبالغ فيها ، رؤية تتكامل في ضوئها الجهود التربوية بين المدرسة وسائر المؤسسات التربوية والتثقيفية في المجتمع ، وتراعي مفهوم المنهج الشامل الذي يجعل من مدارسنا مراكز إشعاع ثقافي وإصلاحاً اجتماعياً يسهم بدور فاعل في قيادة التغيير الواعي والتطوير المستمر في المجتمع كله . ويعرب جميع العاملين في الحقل التربوي عن أن المنهج هو الوسيلة الأولى التي عن طريقها يحقق المجتمع كثيراً من آماله وتطلعاته وأحلامه ، وبقدر ما يأخذ هذا المنهج من عناية واهتمام يكون تأثيره في تحقيق غايات المجتمع وأهدافه التربوية، فالمنهج له أدواره ووظائفه الاجتماعية التي يقوم بها .

وينبغي أن يُبْنى على أساس من الإدراك الصحيح ، والفهم السليم لالتزامات المنهج ومسؤولياته نحو الجماعات ونحو الأفراد الذين يمثلون المجتمع.

لهذا فان المنهج التربوي والتعليمي تحدد له وظائف، منها: اجتماعية تتمثل في نقل التراث الثقافي ويقره ويشرحه لكل جيل قادم من التلاميذ وهذا لا يساعد على نقل القيم الاجتماعية والتحقق منها فقط إنما يقوم بدور المحافظة على التراث الثقافي ويساهم بالتالي على تحقيق التماسك الاجتماعي .

كما انه يقوم بوظيفة النقد والتقويم والتحليل لهذا التراث، حيث إن عناصر التراث تتعرض للتغير بين فترة وأخرى حسب نظام الحكم السائد وأفكاره وموقفه مما يؤدي إلى أن يفقد بعض صلاحية الاستمرار بأمر مرغوب في المجتمع ، وهذا يجعل مهمة المنهج فحص هذا التراث وتقويم عناصره في ضوء الظروف الحاضرة والمستقبل المحتمل إذ أن بعض ما أفاد الأجيال السابقة قد لا يفيد الأجيال الحاضرة ، لذا كان من المهمات الأساسية للمنهج النقد والتمحيص والتحليل للتراث ليقدم للتلاميذ ما يفيدهم ويتمشى مع ميولهم واستعداداتهم وحاجاتهم في الحياة الحديثة ، كذلك فانه يقوم بوظيفة تنمية القدرة على الابتكار والإبداع لأن الأدوات التي كانت تستعمل لحل المشكلات في الأمس قد لا تصلح لحل مشاكل اليوم ، وإنما يتطلب حل المشكلات الحديثة القدرة على الابتكار وإيجاد الحلول الجديدة ليتمكن الإنسان من أن يسير إلى الأمام. من هنا فان على المنهج أن يقدم فرصاً لتنمية هذه القدرات لدى التلاميذ بمساعدة كل فرد في التعرف على ما لديه من قدرات . وكذلك إعداد الأفراد لمجتمع الحاضر والمستقبل بأماله وتطلعاته وأنه ممثل لاتجاهات المجتمع، كما يعبر عن قيم المجتمع ومبادئه ومثله وتراثه من ثقافة وعادات وتقاليد وتنوع سكاني سواء كان قومياً أم دينياً أم ثقافياً . ونحن في العراق بحاجة ماسة لتطوير المناهج التربوية وفق متطلبات المرحلة الجديدة مرحلة التغيير من الحكم الشمولي الى النظام الديمقراطي التعددي ومنبع هذه الضرورة التربوية هو إن أي تغير في المجتمع لابد من أن ينعكس على العملية التربوية بكاملها، وبالتالي على المنهج الذي ينبغي أن يستجيب لهذا التغير وأن يمد المجتمع بالقيادة التي سوف تعمل من أجل تقدم حقيقي ، لذا فإنه من الضروري أن تكون المناهج مرنة تقبل التعديل ، بحيث أن أي تغير جوهري يحدث في المجتمع فلابد من إعادة النظر في المناهج المدرسية وتغييرها بحيث تعمل على مواكبة هذا التغير ولتظل في قيامها بوظيفتها كأداة سليمة في تربية أبناء المجتمع .

لاسلام مع المستوطنات

حازم مبيضين

يأتي نفي الحكومة الإسرائيلية بحث مسألة تمديد تجميد الاستيطان، ليؤكد أن سقف المطالبة الفلسطينية والعربية يجب أن يرتفع، وصولا إلى الإصرار على وقف عمليات الاستيطان نهائياً، والعمل فوراً على إخلاء المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، واعتبار ذلك خطوة رئيسة تسبق أية مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، وواجب الدول العربية، سواء على صعيد لجنة المتابعة، أو القمة المقبلة، تبني هذا التوجه والعمل على إقناع دول العالم به، خاصة وأن العالم كله يعترف بعدم شرعية تلك المستوطنات، أما دعوة الإسرائيليين والفلسطينيين لمواصلة المفاوضات المباشرة، كيلا تضيع فرصة سلام جديدة، فإنها تصب في خانة المساواة الظالمة بين الضحية والجلاد، وبين القاتل والمقتول.

حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة، تتجاهل موضوع الاستيطان، لصالح بحث ما تسميه حملة نزع الصفة الشرعية، التي تحرم إسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، بعد صدور تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي توصل إلى نتيجة مفادها، أن هناك أدلة تدعم القيام بملاحقات بعد الهجوم الإسرائيلي الدامي على سفن التضامن، التي كانت بصدد نقل مساعدات إلى قطاع غزة في أيار الماضي، وياتي إعلانها ليكذب وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي كانت قد قالت إن الحكومة الأمنية المصغرة التي تضم سبعة وزراء، ستناقش بشكل خاص التعويضات التي عرضتها واشنطن على نتنياهو، مقابل تجميد الاستيطان غير الشرعي لشهرين في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.

التسريبات التي تتسلل من أروقة حكومة الاستيطان، والقائلة بأن نتنياهو يبحث عن مخرج، حيث أنه يعارض الاستمرار في تجميد الاستيطان كي لا يرضخ لمطالب الفلسطينيين، لكنه يريد أيضا تفادي مواجهة مباشرة مع الإدارة الأميركية، أقرب إلى الطرفة السمجة، لأن الكون كله يعرف أنه يؤمن بالاستيطان، وبحق اليهود في البناء على كل شبر من أرض فلسطين، وأن لا علاقة للفكرة الساذجة حول الرضوخ لمطالب الفلسطينيين بالأمر، فالكل يعرف أن عملية التفاوض هي في مضمونها الاستجابة لبعض مطالب المتفاوضين، وبدل البحث عن مخارج وهمية يتوجب على نتنياهو إدراك أن تلبية آمال شعوب المنطقة في العيش بسلام يتطلب إيجاد البيئة الكفيلة باستمرار مباحثات السلام التي تستدعي بالضرورة وقف جميع الإجراءات الأحادية التي تهددها، وخصوصا بناء المستوطنات.

الإسرائيليون أولاً، وجميع شعوب المنطقة، سيدفعون أثمان التعنت الإسرائيلي الذي سيؤدي لإفشال عملية السلام، الذي لا يمكن أن يستتب قبل قيام الدولة الفلسطينية، على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، ومستقبل المنطقة وأجيالها القادمة يعتمد بالكامل على القرارات التي تتخذ الآن، في ما يتعلق بالفرصة التي تسعى حكومة نتنياهو لإهدارها، ويصر العرب والفلسطينيون على عدم إضاعتها للتوصل إلى السلام، من خلال مفاوضات مباشرة وجادة، تعالج كل قضايا الوضع النهائي، للوصول إلى حل الدولتين بأسرع وقت ممكن، وفق المرجعيات المعتمدة، وفي بيئة إيجابية تسمح باستمرارها وتقدمها.

الموقف العربي سيتبلور، ونأمل أن لا يتصف بالتخاذل ولا المزاودة، وأن يكون عاقلاً يدرس خريطة السياسة العالمية، والإمكانات المتاحة عملياً، على أن يتصف بالتصلب إزاء قضية المستوطنات، معتمداً على فهم العالم بأنها غير شرعية، وعلى واقع أنها لا يمكن أن تستمر بواقعها الراهن، إن كان الهدف هو قيام الدولة الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وأن لا تتوقف المطالبة عند حدود التجميد المؤقت للاستيطان وهو ما ترفضه حكومة اليمين المتطرف، اعتماداً على ما تعتبره قوة الدولة العبرية، متجاهلة أن موازين القوة لا يمكن أن تستمر على حالها الراهن إلى الأبد.